مصير القرية المصرية بين الإصلاح البطىء والتغيير الجذرى

الأهرام 1963/4/25

فى الوقت الذى تتحدد فيه معالم الطريق أمام مختلف التخطيطات الإقتصادية أو التعليمية أو الصحية فى الدول الموضحة بذلك معالم المجتمع الإشتراكى بدأت تتبلور مقوماته فى مختلف القطاعات ، نرى أنه لم يتحدد بعد وبصورة واضحة مصير القرية المصرية التى تضم بين جنباتها الغالبية العظمى من السكان ممن لم يأخذوا نصيبهم اللائق من الحياة بعد أن بقيت القرية المصرية على مر السنين كتلة متماسكة من التربة التى بنيت عليها ، وإذا كان الوقت قد حان لأن ترى القرية المصرية ضوء الحياة ، وإذا كان لنا أن نقطع المسافة الطويلة فيما بين المعمل الذرى وبيت الفلاح فى أقرب وقت ممكن فلا أقل من أن تجند الدولة كافة قطاعاتها وأجهزتها إستعداداً لمعركة بناء الريف بعد معركة البناء والتنمية .

بناء الريف والعلميات الكبرى

وتختلف عملية بناء الريف عن غيرها من عمليات البناء الكبرى فى المجالات الصناعية أو الإنتاجية ، فللعامل الإنسانى هنا دور كبير يؤديه إلى جانب العامل الإقتصادى والطبيعى فى هذا البناء ، وإذا كان دور التخطيط القومى فى هذا المجال يعالج العوامل الإقتصادية والإجتماعية على المستوى العام للدولة ، فإن التخطيط الإقليمى هو السبيل لمعالجة هذه العوامل على المستوى المحلى للإقليم وبعد ذلك ينقلها إلى مجال التخطيط الطبيعى حيث يبدأ دور تخطيط القرى لوضع الأسس العملية للبناء الجديد ، ولما كان لابد لخطوات التخطيط فى سبيل التنمية من أن تسبق خطوات التخطيط لتوفير الخدمات ، فإننا نتنتظر أن يزيد نصيب بناء الريف من 85 مليون جنيه فى ميزانية الخطة الخمسية 1965 – 1970 كمرحلة تمهيدية إلى مايقرب من 350 مليون جنيه فى الخطة الخمسية التالية – تزداد بعد ذلك – عندما يحين الوقت للعمل الثورى فى بناء الريف على مراحل خمس خلال خمسة وعشرين عاماً وذلك بعد أن تكون الدولة قد وضعت كافة الترتيبات لمقابلة هذا العمل الضخم بتوفير الخبرات العلمية والفنية ووضع المخططات المختلفة .

وينقسم العمل فى بناء الريف إلى إتجاهين رئيسين : يهدف أولهما إلى إصلاح البيئة الريفية بينما يهدف الإتجاه الثانى إلى إعادة تخطيط القرى .

إصلاح البية الريفية

وإصلاح البيئة فى تخطيط القرية لا يعتمد أساساً على إقتصاديات القرية او تكوينها الإجتماعى بل يقتصر على معالجة المشكلات المحلية فى الكيان الطبيعى للقرية ، كما فى إتساع الشوارع أو إستعدالها أو مدها إلى قلب القرية لتلتحم مع مايقابلها من طرق فى سبيل خلخلة شبكة الطرق الداخلية للقرية لتكون أساساً لتوجيه عمليات البناء المستقبلة ، أو فى مد السكان بالمعونات الفنية فى تصميمات المساكن أو المبانى الريفية الأخرى ، وإصلاح البيئة الريفية ينصب كذلك على معالجة المظاهر المميزة للقرية كحل المشكلات الأساسية فى تخزين الحطب الجاثم على أسطح القرية وذلك إما بإستعمال المكابس أو بيعها للمخازن التعاونية التى قد تتولى إستعمالها بدورها فى المخابز التعاونية للقرية ،

وهنا قد يظهر العامل الإنسانى فى التقاليد المتبعة والتى يمكن مقابلتها حينئذ بتزويد الفلاح ولو بكمية أكبر من الخبز الذى ربما ينتج عن كمية الحبوب التى يقدمها إلى هذه المخابز ...

وإصلاح البيئة من ناحية اخرى يتعرض لمعالجة المظاهر الصحية فى القرية .. فى نظافة طرقها وردم مستنقعاتها أو فى البحث عن الوسائل الصحية للتخلص من فضلات الإنسان أو الحيوان ، أو فى معالجة وضع حظائر الحيوانات فى المنزل الريفى أو إستعمال الفرن وصلاحية المرحاض ، أو فى محاربة الذباب أو البعوض ، أو فى نظافة المساكن من الداخل أو من الخارج ، او فى معالجة تثبيت التربة فى الشوارع والطرقات أو فى مواد البناء ، ومع ذلك فإن مواد البناء المستعمل حالياً فى بناء القرى لن تساعد عملية إصلاح البيئة على الإستمرار طويلاً .

.. إعادة التخطيط ..

وتختلف الإتجاهات مرة أخرى فى طرق التخطيط بالنسبة للقرية المصرية سواء أكان ذلك على أساس منطقة الإمتداد الجديدة التى تلتف حولها القرية فى المستقبل ، أم على أساس إعادة تخطيط القرية على موقعها الحالى ، فالإتجاه الأول للتخطيط لا يلمس التكوين الطبيعى للقرية الحالية من قريب أو من بعيد إذ يعتبرها خلية فاسدة ، وهو فى نفس الوقت يستقطع مساحات كبيرة من الأرض الزراعية تقدر بحوالى 40 ألف فدان من الأرض الخصبة وقد ثبت بالتجربة عدم فعالية هذا الإتجاه إذ ينفصل التخطيط الحديث فيه عن الكيان الإجتماعى للقرية .

أما الإتجاه الثانى فهو يرسم المخطط العام الذى يسير عليه تخطيط القرية فى فترة معلومة من الزمن ، وفى نفس الوقت يحدد المراحل التنفيذية لهذا المخطط سواء أكان ذلك عن طريق إزالة مناطق مختلفة من القرية لإعادة بنائها من جديد أم بإحاطتها بسياج من البناء الحديث تنتقل إلى أجزاء القرية بالتدريج ، وإذا كان هذا الإتجاه يعتمد على التكوين الإجتماعى للقرية كأساس للتخطيط إلا أنه فى نفس الوقت لا يلمس الكيان الذى بنيت عليه إقتصاديات القرية فى مقدار ضغط السكان على الأرض المنزرعة ، وموازنة كمية الأيدى العاملة بها بقيمة الإنتاج الذى يحفظ لها المستوى المقبول من المعيشة .

سياسة الدولة

لقد إتبعت الدولة فى سياستها الزراعية مبدأ الدورات الزراعية وهى فى سبيل تطبيق مبدأ تجميع الملكيات المتناثرة للقضاء على أضرار تفتت الملكيات ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعى ، هى فى نفس الوقت تفتح آفاقاً جديدة للعمل أمام الأيدى العاملة الزائدة فى الزراعة فى مناطق الإستصلاح الجديدة فى الواديين القديم والجديد ، وهكذا أصبحت القرية بعد ذلك وحدة إقتصادية متكاملة ، وعلى ضوء هذه السياسة الإقتصادية للريف تتضح أمامنا خطة العمل الصحيحة فى سبيل إعادة تخطيط القرى إذ يتبين لنا أثر الكيان الإقتصادى الجديد للقرية على تكوينها الإجتماعى فى القطاعات المختلفة للعمل الزراعى ، ومن ثم يتحدد الحد الأدنى لمستلزمات المعيشة لهذه القطاعات .

وعند هذا الحد قد يأخذ التخطيط الإقليمى إتجاهين متضادين أولهما فى خلخلة التجمعات السكنية الكبيرة وبناء أخرى صغيرة بحيث تقع كل هذه التجمعات السكنية فى الوسط بالنسبة للأرض الزراعية التى تخدمها تبعاً للنظام الزراعى المعمول به سواء أكان تعاونياً حيث يساهم فيه أصحاب الملكيات الصغيرة أو كان يعتمد على الملكيات

الكبيرة التى يعمل بها العمال الزراعيون أم على الملكيات الخاصة التى تتوفر لها الكفاية الإنتاجية ، وهنا تظهر وجوه أخرى من المقارنة بين تجميع الخدمات بالنسبة للتجمعات السكنية الصغيرة وبين طول الرحلة إلى العمل أو بين علاقة الفلاح بأرضه من جهة وبمراكز تجمع الخدمات من جهة أخرى ، الأمر الذى يعالجه الإتجاه الثانى فى محاولة تجميع التجمعات السكنية الصغيرة فى تجمعات سكنية كبيرة حيث يمكن أن تتركز بها الخدمات المختلفة ممايتنتج عنه نوع من المدن القروية الكبيرة التى قد تستوعب كل منها حوالى 15 ألف نسمة .

وفى كلتا الحالتين أو غيرهما لا تزال مشكلة الإسكان فى الريف يتناوبها التفاضل بالنسبة للإستمرار فى إستعمال الطين فى بناء المسكن الريفى كما تدخل من قبل فى بناء التكوين البيولوجى لجسم الفلاح ورسم البيئة التقليدية للقرية المصرية ، أو فى إستعمال مادة جديدة للبناء لتكون حداً فاصلاً بين عاملين مختلفين فى حياة القرية المصرية ، والإمكانيات المحلية فى التصنيع أو التوزيع هى وحدها التى تحدد مدى إستعمال هذه المادة الجديدة سواء أكانت من الطوب الأحمر أو الوحدات السابقة التجهيز .

ومع كل ماسبق فلن تقوم لهذه الإتجاهات أو لغيرها فى بناء القرى قائمة إلا إذا صادفت وعياً صادقاً وإدراكاً كاملاً من أصحاب الحق الأول فى هذا البناء الكبير من الفلاحين ، وليس فقط حتى يساهموا فى بناء قراهم بأى شكل من الأشكال حسبما تتمخض عنه الأبحاث المختلفة ، ولكن حتى تتبلور لديهم طرق المعيشة التى تساعد على المحافظة على هذا البناء الجديد ، وكذلك إنماء المسئولية إزاء الملكية العامة شأنهم فى ذلك شأن سكان المناطق السكنية الجديدة فى المدن ، ومن هنا يبدأ دور أجهزة التوعية والإعلام فى مختلف المجالات بمعاونة التنظيمات المختلفة للإتحاد الإشتراكى حتى يمكن لنا أن نبدأ فى تأهيل السكان الجدد وتهيئتهم للبناء الجديد .